تحالف الاضداد: العراق وايران اساس لنظام اقليمي جديد

يعاني كل من العراق وايران من أزمة التعامل مع الغرب وبالذات امريكا، حيث فشل الطرفان، رغم مساعيهما، في اقامة علاقة ايجابية مع امريكا. وخطورة الازمة تتصاعد في ضوء الانفراد الامريكي كعملاق اوحد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي.

ان فكر البعث القائم على احياء الكيان العربي في اطار قومي وحدوي اشتراكي يؤمن بمقولة نفط العرب للعرب و تحرير فلسطين، يصطدم مع المصالح والرؤيا الغربية للمنطقة. وبقدر التزام البعث بفكره القومي الوحدوي التحرري كانت معاداة الغرب ثابته له، ومن ذات المنطلق بقدر ابتعاد البعث عن فكره القومي العربي وتحوله الى اداة صراع حزبي يعبر عن مصالح فئوية او مذهبية قطرية امتدت جسور التعاون بينه وبين الغرب وامريكا بالذات.

فالبعث الذي ساهم في فك الوحدة بين مصر وسورية ابان المد القومي الناصري، والبعث الذي تحول الى اداة قمع للقوى اليسارية في العراق ابان الحرب الباردة، والبعث الذي تحول الى رأس حربة لضرب الثورة الاسلامية في ايران هو البعث المطلوب امريكيا. لقد تعاملت واشنطن مع القوى السياسية في المنطقة من منطلق نسبي برغماتي واقعي انطلاقا من رؤية امريكا لمصالحها على الصعيد العالمي، فالعراق او ايران بالنسبة لامريكا بيادق في لعبة الشطرنج الدولية وليس قيمة بحد ذاتها. فالبعث العراقي مطلوب ومرغوب فيه مادام اداة قمع لليسار العربي، او اداة اضعاف للناصرية او الثورة الاسلامية في ايران، ولكن البعث يصبح امرا مرفوضا عندما يصطدم مع المصالح الامريكية. ان هذه الحقيقة هي جوهر الازدواجية في نهج السياسة الامريكية والغربية عموما في تعاملهم مع الدول العربية او ايران. فالديمقراطية مرفوضة اذا ادت الى وصول سلطة اسلامية للحكم كما الحال في تجربة الجزائر، ولكن الاسلام يصبح مقبولا اذا خدم الغرب في لعبة الصراع ضد الاتحاد السوفيتي في افغانستان.

ليس فيما اقول من جديد، فالسياسة قائمة على مصالح وليس صداقات دائمة، كما ليس الهدف من هذا الخطاب هو الدعوة لمعاداة الغرب لمجرد كونه غربا، ولكن السؤال الملح الذي احاول الاجابة عليه، هو في كيفية التعامل مع الغرب وامريكا بالذات بالشكل الذي لايعرض مصالحنا الوطنية والقومية للخطر؟

وفي هذا الصدد ساتناول تجربة العراق وايران الحالية وذلك للتشابة والتشابك في الحالتين، وحديثي هذا ليس مراجعة او مناقشة لحرب الخليج الاولى او الثانية، وانما دراسة الواقع الحالي والخيارات المتاحة لكل من ايران والعراق في اسلوب التعامل مع امريكا.

العراق والطريق المسدود الى امريكا

- لم يجد النظام الحاكم في بغداد، بعد هزيمته العسكرية في حرب الخليج الثانية على يد قوات التحالف الاطلسي، من حليف، كما اصبحت معاداة العراق بضاعة نابحة لكسب ود دول الخليج النفطية والامريكان، ويذكر ان بعض دول افريقيا ارسلت قوات رمزية للمشاركة في حرب العراق طمعا في المكافأة السياسية والاقتصادية اللاحقة. ومن الناحية الثانية وجدت الاطراف والدول العربية التي لم تشارك في محاربة العراق كالاردن واليمن والسودان ومنظمة التحرير الفلسطينية نفسها تعاقب سياسيا واقتصاديا ودفع البعض منها ثمنا باهضا من اجل ذلك.

وللخروج من المأزق، سعت بغداد لكسب رضى واشنطن، خاصة بعد استلام كلينتون الرئاسة، ومن اجل ذلك قامت بالتالي:

- الامتناع عن تصعيد او تحدي قوات التحالف عسكريا منذ مجيء كلينتون للسلطة، وذلك من خلال بادرة وقف اطلاق النار من طرف واحد.

- التلويح بدور العراق بقيادة صدام في اقامة حالة توازن في وجه ايران الاصولية، والاصولية الاسلامية بشكل عام، خاصة بعد تصعيد الدور الايراني في الخليج باحتلال بقيةالجزر وتصاعد التسلح الايراني.

- التأكيد على ان صدام حسين اقدر على الحفاظ على وحدة العراق، من بديل عراقي منقسم على ذاته وغير مجرب يسمح للتيار الاسلامي دخول الحكم.

- التلويح بمخاطرالحركة القومية الكردية على وحدة العراق ودول الجوار.

- الاشارة الدائمة الى فشل محاولات اسقاط صدام حسين عبر انقلاب عسكري، كما ان اي محاولة لاستخدام الاكراد والشيعة كاداة لاسقاط النظام قد تنتهي بانهاء العراق ككيان موحد اضافة لمخاطر الفوضى ونتائجها غير المحسوبة على المصالح الغربية.

- ان عراقاً مستقراً هو اقدر على فتح البلاد للشركات الاجنبية وبالذات الغربية، التي لها تاريخ في التعامل مع نظام صدام. ومن هذا المنطلق لوحت بغداد بالورقة الاقتصادية عبر اتفاقات مغرية للشركات الغربية شملت النفط وغيره من المرافق الاقتصادية، واقدمت الحكومة العراقية على عقد عدد من الاتفاقات المغرية لتلك الشركات تصبح نافذة المفعول بمجرد رفع العقوبات الاقتصادية، الامر الذي جعل لهذه الجهات الغربية مصلحة بالتعجيل برفع العقوبات، خاصة وان الغرب عموما يمر بركود اقتصادي.

- التعاون مع فرق التفتيش عن الاسلحة التابعة للامم المتحدة، و سحب كافة الصواريخ والبطاريات والرادارات من المناطق الشمالية والجنوبية العراقية المحظورة على الطيران العراقي.

ترك الشأن الفلسطيني للقرار الفلسطيني، بما في ذلك التفاوض والصلح مع اسرائيل

- مد الجسور مع مصر عبر التلويح بالخطر الايراني، والاصولية الاسلامية ومقايضة دور العراق في درء الاصولية باستعادة العراق دوره في الحضيرة العربية.

ورغم ذلك وبعد مضي اكثر من شهرين من مراجعة الادارة الامريكية الجديدة لسياستها الخارجية تجاه العراق، انتهت واشنطن الى ما كان يقوله بوش ولكن مع تغيير في الاسلوب وليس الهدف. فاستخدمت عبارة "التنفيذ الكامل لقرارات المتحدة" كبديل لعبارة "اسقاط صدام" كشرط للتعامل مع العراق ورفع الحصار والعقوبات. وتفسير واشنطن لتنفيذ قرارات الامم المتحدة، كما عبر عنه وزير الخارجية الامريكية واخرون هو بالنتيجة تغيير النظام. وذهب الى اكثر من ذلك في مطالبة من سيخلف صدام حسين بمواصلة الالتزام بكافة قرارات الامم المتحدة. وبذلك اصبحت العقوبات ليست ضد صدام فحسب بل ضد العراق وشعبه. ولم تعد واشنطن تعتبر العراق وهو في هذه الحال من الضعف امرا يهدد مصالحها، واذا كان العراق يعتقد ان الغرب وامريكا بالذات ستحتاج الى النفط العراقي وبالتالي لابد من رفع القيود على بيعه، فانه يقع في خطأ كبير.

- ان العالم استطاع خلال العامين الماضين العيش بدون النفط العراق، الذي تم تعويضه بزيادة الانتاج النفطي لبعض دول الاوبك وبالذات السعودية.

- ان السوق النفطية تشهد فائضا وعليه ليس من مصلحة المنتجين ومن بينهم الولايات المتحدة عودة الانتاج العراقي وبالتالي انخفاض سعر البترول دون 17 دولار للبرميل الواحد.

- ان الدول التي عوضت انتاج العراق، وبالذات السعودية لاتجد مصلحة لها في عودة العراق للسوق النفطية لما يعني ذلك من مطالبتها بخفض انتاجها، اضافة الى خسران اسواق كسبتها بغياب العراق. واذا ما عرفنا ان دول الخليج ومنها السعودية باتت لاول مرة تعاني من عجز مالي بسبب حرب الخليج وصفقات شراء الاسلحة الامريكية والغربية، يصبح الدافع لمنع عودة العراق للسوق النفطية اكثر قوة.

- كما ان ذات الدول التي عوضت نفط العراق، قادرة على تغطية الاحتياجات النفطية المتزايدة خلال العامين القادمين، واذا ما اخذنا الاجراءات الامريكية بفرض ضرائب الكاربون وغيرها من اساليب تقييد الاقبال على البترول كمصدر للطاقة، يمكننا ان نتوقع انخفاض حدة الارتفاع في طلب النفط الخارجي. كل هذه الامور تشير الى انتفاء مبرر رفع القيود على العراق بسبب الحاجة لنفطه.

وعلى الرغم من فشل هذا المنحى في التحرك العراقي يبدو ان بغداد مصرة على الاستمرار فيه، وتندرج زيارة برزان التكريتي، المستشار السياسي لصدام حسين الى المغرب في مطلع شهر نيسان الحالي، في هذا الاطار حيث يأمل اقناع المغرب، العضو في مجلس الامن، في التوسط بين امريكا والعراق.

وما يجعل واشنطن في موقف قوي هو ان غالبية الشعب العراقي، فقدوا اي ود للنظام الحاكم في بغداد بسبب نهجه الدكتاتوري القمعي. وتم بدعم من واشنطن تجمع بعض العناصر المعادية للنظام في اطار "المؤتمر الوطني العراقي الموحد" الذي تولت الولايات المتحدة مهمة تسويقه على الصعيد العربي والدولي كبديل لنظام البعث وصدام حسين.

ايران والتعامل مع امريكا

سعت ايران بعد هزيمتها في حرب الخليج الاولى، وكما سعى العراق بعد هزيمته في حرب الخليج الثانية الى مد جسور التعاون مع امريكا التي كانت السبب الرئسي والاساس في هزيمتهما. ان توجه البلدين نحو واشنطن جاء تعبيرا عن فشلهما وضعفهما، وهذا امر تفهمه واشنطن وتأخذه بعين الاعتبار في طريقة تعاملها مع الطرفين.

- على الصعيد الايراني، وصل السلطة بعد وفاة الامام الخميني، الشيخ الرافسنجاني وهو رجل اعمال اضافة الى كونه رجل دين، وكان مدركا ان خلاص ايران هو في تقدم اقتصادها اولا، ومن هنا سعى الى فتح الباب ومد الجسور مع الغرب وامريكا بالذات. جاءت المبادرات الايرانية على شكل مساعي للافراج عن الرهائن الغربيين في لبنان وذلك باستخدام نفوذها لدى حزب الله مع أغراء التعويض المالي لاخراج تلك الرهائن. وانسجاما مع هذا الخط المنفتح على امريكا ادانت طهران غزو العراق للكويت والتزمت الى حد كبير بقرارات الامم المتحدة بفرض الحصار على العراق، وامتنعت عن مد يد العون لابناء الجنوب الشيعي في العراق عندما سمح الغرب لقوات صدام حسين بضرب انتفاضة الجنوب في اذار 1991 تدليلا على حسن نوايا طهران تجاه امريكا، ودفع تهمة تصدير الثورة والتدخل في شؤون الغير.

و ساهمت ايران في تحقيق هدنة توقف خلالها اطلاق النار واصطراع الاجنحة الاسلامية في افغانستان، وسهلت وايدت هيمنة الدولة اللبنانية على كل لبنان وذلك بانجاح تجربة الانتخابات وقيام حكومة اصلاح جديدة. وتخلت عن استغلال مناسبة الحج لمكة لاغراض سياسية، فمرت مناسبة الحج في الصيف الماضي بسلام وهدوء وذلك للمرة الاولى منذ سنوات.

ومع ذلك لم تأخذ امريكا هذه التحولات بعين الاعتبار اوتقابلها بايجابية، وربما اعتبرتها ظاهرة ضعف لاتستحق المكافأة، ولسان حالها يقول على ايران ان تقدم المزيد من التنازلات. بل اتجهت واشنطن بمجرد غياب الخطر العراقي بعد حرب الخليج الثانية الى تصعيد وتيرة التحذير والتهويل من الخطر الايراني رغم كل المبادرات السالفة الذكر.

يذكر جاري سيك (الاستاذ الحالي في جامعة كولومبيا، ومستشار مجلس الامن القومي للشؤون الايرانية للفترة 1976-1981) في مقال له في الواشنطن بوست (4/4/1993) ان امر العلاقة مع ايران زاد تعقيدا لقناعة كل من مصر واسرائيل والمخابرات المركزية الامريكية بان من مصلحتهم التهويل بخطر جديد - الاصولية الاسلامية عموما

وايران خصوصا. وهذا امر سهل تسويقه خاصة وان الحركات الاسلامية تمثل ابرز تحد للانظمة القائمة في الشرق الاوسط. الامر الذي يذكرنا بأيام الحرب الباردة عندما كانت تسوق واشنطن معاداة اي حركة وطنية تقدمية في العالم العربي كخطر شيوعي وراءه الاتحاد السوفيتي.

ان التهويل والمبالغة في وصف الخطر الايراني يجعل الخليج العربي الغني بالنفط، مرة اخرى عرضة للابتزاز الغربي وبالتالي ارضا مفتوحة للوجود العسكري الامريكي وسوقا لتصريف الاسلحة الامريكية والاوربية. ان الغرب يحتاج لبقاء الخليج العربي بقرة حلوب، الى فزاعة سياسية مرة على شكل خطر شيوعي وتارة خطر صدام، واليوم خطر اسلامي ايراني.

يقول وزير الخارجية الامريكي، وارن كريستوفر، في مناقشة في مجلس الشيوخ الامريكي في اواخر اذار 1993 بان ايران دولة خارجة على القانون (International outlaw)، وان الولايات المتحدة ستبذل جهدها لمنع ايران من الحصول على قروض اجنبية او اسلحة.

وفي تحليل اعده مؤخراً Patrick Clawson الخبير في معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، عن الحالة او الظروف التي قد تجعل من ايران خطرا يهدد الولايات المتحدة بما يشبه تحدي العراق في غزو الكويت عام 1990، يقول : "ان نفقات ايران لبناء قوتها العسكرية البالغة عشرة مليارات دولار سترهق كاهل الاقتصاد الايراني الذي لايزال يسعى للوصول للمستوى الذي كان عليه قبل الثورة الاسلامية. فقد تجد ايران نفسها في نهاية العقد الحالي ذات دخل محدود مع توقعات طموحة يستحيل تحقيقها، وديون ضخمة مع جيش كبير، ان مثل هذا السيناريو [الذي يسمية الكاتب بسيناريو صدام الأبن Son of Saddam Scenario]، قد يدفع القادة الايرانيون من اجل تجاوز ازمتهم الاقتصادية الى مغامرة عسكرية للضغط على جيرانهم الخليجيين، كما حصل الى حد كبير، لصدام عندما دخل الكويت بدافع الحصول على موارد مالية لتجاوز ازمته الاقتصادية".

وعلى الصعيد الاسرائيلي كتب أوري نير (هارتس 15/3/1993) على هامش زيارة رابين لواشنطن في اذار 1993 يقول:

"المارد الايراني، الذي يكثر المندوبون الاسرائيليون اخراجه من قمقم الاعلام في الولايات المتحدة خلال الاونة الاخيرة، له عدة اهداف. فهو يبرر التعاون الامريكي في مجال الدفاع ضد الصورايخ البالستية، ويبرر ان تنفق اسرائيل مبالغ كبيرة لتطوير تكنولوجيا عسكرية متطورة من انواع اخرى. ويبرر استمرار الحصانة الذرية الاسرائيلية ازاء تضاعف قوة الاسلام الكفاحي في المنطقة بقيادة ايران. ويوفر امكانية الشك بصدق نوايا السياسة السورية التي ما زالت تقيم علاقات وثيقة مع طهران".

واقع الحال ان ايران غير قادرة، اليوم ولسنوات قادمة، ان تشكل خطرا او تحديا سياسيا خارج حدودها، فقد انهكتها حرب الثماني سنوات مع العراق، فاقتصاد ايران في حالة ترد قاتلة نتيجة الثورة اولا ومن ثم الحرب المريرية مع العراق واخيرا وليس اخرا المقاطعة والحصار الغربي. وذات الامر ينطبق على قوات ايران المسلحة وعلى البنى التحتية للاقتصاد الايراني. وقد عانت صناعة النفط الايراني خرابا سببه الحرب اولا والاهمال وصعوبة الحصول على التكنولوجيا الحديثة لاصلاح ما افسدته الحرب. يضاف الى كل ذلك اكثر من 5،2 مليون لاجىء من افغانستان والعراق اضافة الى مئات الالاف الايرانيين المهجرين بسبب خراب مدنهم من جراء الحرب. وكأن كل هذا لم يكف، فقد ابتلت ايران خلال السنوات الاخيرة بكوارث طبيعية من فيضانات وهزات ارضية لاتزال تعاني من اثارها. ان مثل هذه المواصفات لا تسمح بقيام خطر ايراني بالشكل الذي تتحدث عنه الاوساط الغربية والامريكية.

ان بقاء العراق وايران على وضعهما الراهن يجعل من سياسة استمرار الاحتواء والحصار الامريكية خيارا مفضلاً لواشنطن ويخدم مصلحتها دون كلفة اقتصادية او عسكرية باهضة، بأمل ان تؤدي هذه السياسة في نهاية المطاف الى سقوط كلا البلدين بيد عناصر متحالفة تماما مع امريكا والغرب عموما، مكرسة بذلك نوعا من الاستعمار الجديد والرخيص في كلفته الاقتصادية والبشرية. وقد استفادت تلك الدوائر من اخطاء النظامين، فقدان الحرية السياسية وغياب حقوق الانسان، لكسب قطاع شعبي داخل البلدين مستعد للتعاون مع المشروع الامريكي، فسعت جماعة مجاهدي خلق الايرانية المعارضة لكسب دعم واشنطن، تماما كما تعمل جماعة "المؤتمر الوطني العراقي" المعارضة للبعث الحاكم.

مقومات التحالف العراقي ـ الايراني

ان سياسة مقايضة العداء المتبادل بين البلدين، ايران والعراق، من اجل كسب ود امريكا لم يخدم اي من الطرفين، بل زاد من حاجتهما الى امريكا التي استمرت في لعبة التوازن بين الاثنين، فهي ساعدت العراق للحد الذي يمنع انتصار ايران في حرب الثمان سنوات ولكن دون انتصار عراقي يؤدي الى سقوط نظام الحكم في ايران، كما رحبت واشنطن بالتعاون الايراني عندما تحدى العراق مصالح الغرب في احتلال الكويت، و مرة اخرى وباللحظة التي انتهى به العراق عسكريا راحت الاوساط الامريكية تهول الخطر الايراني وتلوح بضرورة بقاء العراق موحدا لمواجهة الخطر الايراني وتمنع نجاح انتفاضة الجنوب (آذار 1991) بحجة الخوف من التحالف الشيعي العراقي مع ايران.

ان الخروج من هذه الحلقة المفرغة يكمن في اقامة تحالف عراقي - ايراني . والسؤال هل هذا الامر ممكن ؟ وقبل الاجابة عليه لابد من تحديد المقومات الاستراتيجية والدائمة لمثل هذا التحالف ليكون تحالفا بعيد الامد وليس مجرد تكتيكا موقتا ينهار امام اول فرصة للكسب السريع او الاغراء الخارجي.

- ان اطول حدود جغرافية للعراق هي مع ايران، ويتشارك البلدان في وجود اقلية ايرانية في العراق واخرى عربية في ايران، وهناك تداخل ديني ومذهبي من الصعب فك ارتباطه، اضافة الى وجود قومي كردي في البلدين. ان هذه العوامل بدلا من ان تكون اداة تعاون بين البلدين استغلت من انظمة الحكم المختلفة في ايران والعراق للتأثير والضغط على بعضهما البعض. ففي الوقت الذي كان اكراد ايران يعانون من حرمانهم من حقوقهم القومية والسياسية في ايران، لجأ شاه ايران الى استغلال اكراد العراق كورقة سياسية لضرب عبد الكريم قاسم وفيما بعد للضغط على نظام البعث الى ان عقد اتفاقية الجزائر في عام 1975 مع صدام حسين وتخلى عن مصير الاكراد للبعث. وذات المفارقة نراها في دعم صدام حسين لاكراد ايران لمواجهة حكم الخميني، في الوقت ذاته كان يخوض حرب ابادة ضد اكراد العراق.

وقد استغل شاه ايران الورقة الشيعية بذات الاسلوب، فعندما كان يحارب المؤسسة الشيعية الدينية في بلده، لجأ الى دعم رموز شيعية عربية في النجف -السيد محسن الحكيم- لتصدر الزعامة الدينية الشيعية في مواجهة الزعامة الشيعية الايرانية. كما امتنعت ايران الاسلامية عن دعم انتفاضة الجنوب الشيعي في العراق (اذار 1991) خوفا من خسارة تعاون الغرب. وكذلك عمل البعث الحاكم، بين الحين والاخر، على اثارة قضية عرب خوزستان (عربستان) الشيعة، في وقت كان يمارس تميزا طائفيا تجاه الشيعة العراقيين العرب. . واليوم تستضيف بغداد وتدعم مجاهدي خلق المعارضة لطهران، كما تستضيف الاخيرة المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.

المصالحة الوطنية على اساس ديمقراطي هي الخطوة الاولى

من اجل مصالحة اقليمية عراقية ـ ايرانية

ان نهاية هذا الاسلوب في التعامل بين البلدين يكمن في انفتاح النظامين على شعبيهما بما يحقق مشاركة سياسية اوسع لمختلف القوى السياسية والاجتماعية والقومية في الحكم. ان اعطاء الاكراد حقوقهم القومية في كلا البلدين سوف يحول دون استغلالهم من قبل اي من النظامين ضد بعضهما البعض، وكذلك الحال بالنسبة للمعارضة العراقية الشيعية او الايرانية. المطلوب ليس مقايضة المعارضة بين البلدين لصالح بقاء الدكتاتورية في كلا البلدين كما حصل ابان اتفاق الشاه مع حكم البعث عام 1975، بل انفتاح النظامين الاسلامي في ايران والبعثي في العراق ديمقراطيا مما يسمح للمعارضة في العودة لبلادها وممارسة حقوقها. وطالما استخدمت ورقة التآمر الخارجي من العراق او ايران كذريعة لعدم الانفتاح وممارسة الديمقراطية، ان التحالف العراقي - الايراني القائم على الاحترام المتبادل والانفتاح والمشاركة الشعبية هو ضمان لبقاء التحالف والديمقراطية في كلا البلدين. ان الانظمة المحاصرة يصعب عليها الاسترخاء او ممارسة الديمقراطية.

ان التحالف العراقي الايراني القائم على احترام حقوق الانسان والحقوق المشروعة للقوميات والاحزاب السياسية، سيسقط بيد الغرب وامريكا ورقة التناقضات بين البلدين، كما هذا التحالف يجعل منهما قوة سياسية قادرة على التفاوض مع الغرب وامريكا بما يخدم ويكرس التحالف والديمقراطية في كلا البلدين.

- ان سيناريو "صدام الابن" حسب تحليل باتريك كلاوسن، بمعنى اضطرار ايران، كما حصل للعراق، لشن مغامرة عسكرية خليجية لتجاوز ازمتها الاقتصادية بسبب الاعباء المالية المترتبة على الانفاق العسكري، امر يمكن تجنبه من خلال التحالف العراقي الايراني. ان حاجة البلدين للتسلح تتقلص بتقلص العداء بين البلدين، والفائض المالي الناجم هو سبيل البلدين لبناء اقتصادهما الذي دمرته الحروب والانتفاضات الداخلية.

- ان التحالف العراقي الايراني القائم على الديمقراطية واعادة بناء البلدين لمصلحة شعبيهما، سيبعدهما عن سياسة المغامرات العسكرية وهنا تنطبق مقولة "ان الديمقراطيات لا تشن الحروب"، وقد يغري ذلك دول الخليج الاخرى الغنية بمقايضة العراق وايران بالمال النفطي مقابل السلام الخليجي، القائم على احترام سيادة واستقلال دول المنطقة ورفض سياسة التدخل بشؤون الاخرين كاسلوب للابتزاز والضغط. وبقدر اطمئان دول الخليج تنتفي حاجتهم للتواجد العسكري الغربي والامريكي والمال الذي يصرف الان على السلاح يكفي لرفاه شعوب المنطقة كافة.

- ان التحالف العراقي الايراني بصيغته الديمقراطية سيكرس تحالفاً اسلامي - عروبي يتجاوز حدود البلدين، ويضع الاساس لنظام اقليمي شرق اوسطي يوفر الحماية والاستقرار لكافة دول المنطقة. التحالف العراقي الايراني سيجسد مقولة "لا عروبة بدون اسلام ولا اسلام بدون عروبة". وينهي محاولات الغرب استغلال الواحدة ضد الاخرى، كما حصل في مطلع القرن الحالي بتشجيع القومية العربية كصيغة مضادة للاسلامية العثمانية، وكما استغل السلفية السعودية لمحاربة القومية الناصرية. وان نجاح الطرفين في تجسيد النموذج الديمقراطي للتحالف الاسلامي العروبي سيكون ضمان لالتفاف الشارع العربي والاسلامي العالمي لحماية هذا التحالف.

- لا ينطلق التحالف من العداء للغرب او حتى امريكا، بقدر ما ينطلق من الحاجة لسلام يسمح ببناء المنطقة مجددا على اسس اقتصادية وسياسية تلبي رغبات ابناء المنطقة دون هيمنة اجنبية او حروب داخلية. ولكن تحالف البلدين يضعهما في موقع اقوى في التعامل مع الغرب، دون عداء او غرور، كما ان انتهاج البلدين سياسة اعمار وتطوير اقتصادي واجتماعي سيغري الغرب للاستفادة من فرص العمل والاستثمار في البلدين الامر الذي سيكون عامل ضغط لصالح فك المواجهة بين امريكا والغرب من جهة، والعراق وايران من جهة اخرى. والتعامل العقلاني بقدرات البلدين النفطية سيدفع الغرب الى فتح حوار بناء معهما، فالعراق وايران بحاجة الى زيادة مواردهما والى الخبرات والاموال الغربية من اجل تطوير قدراتهما النفطية وتسويقه، كما ان حاجة الغرب للبترول العراقي والايراني

ستتصاعد ولو تدريجيا في المستقبل القريب. ان المصالح المشتركة القائمة على المنفعة المتبادلة يجب ان تصبح اسلوب العمل والتفاهم مع الغرب.

ان التحالف الاسلامي العروبي هو ليس صليبية معاكسة، بل محاولة لخلق نظام اقليمي يحمي حقوق العرب والمسلمين، في اختيار اسلوب التطور والحياة.

- ان المخاطر التي تهدد العراق اليوم بالتقسيم لايمكن مواجهتها بمزيد من العنف والارهاب الداخلي، او باللجوء للحماية الاجنبية. ان النظام الاقليمي الذي يحترم حقوق الاكراد سينهي القضية الكردية كورقة سياسية بيد الغرب او اسرائيل، وينهي سياسة تحريك الاكراد ضد بعضهم البعض ويجعل للاكراد في كلا البلدين مصلحة في تحالف ايراني - عراقي قائم على اسس ديمقراطية تحترم الحقوق القومية للاكراد.

- ان ديمقراطية التحالف العراقي - الايراني ستكون اداة فاعلة في تجاوز المسألة الطائفية في العراق من خلال تفهم البلدين لخصوصية كل منهما وعدم محاولة استغلال الورقة الطائفية حيث تسقط ورقة التخوف من هيمنة الشيعة بدعم ايران في تبرير استمرار النهج الطائفي للحكم في العراق، كما تُسقط من يد الطائفية الشيعية ورقة الدعم الايراني لتحقيق اهدافها الامر الذي يجعل الطرفين اكثر تفهما لمخاوف بعضهما البعض وبالتالي استعدادا للعيش المشترك.

اذا كان في كل ذلك مايدعو لقيام التحالف العراقي الايراني، بصيغة اسلامية عروبية ديمقراطية ولكلا البلدين مصلحة فيها، فياترى ماالذي يحول دون تحقيق ذلك :

العقبات امام تحقيق التحالف العراقي الايراني

لقد شهدت العلاقة بين البلدين مبادرات متبادلة للتعاون ابان وبعد حرب الخليج الثانية، فقد ابدت ايران ايجابية عندما رفضت انتهاز فرصة عداء امريكا للعراق للمشاركة في حرب الاخيرة ضد العراق، كما ابقت بعض منافذ التمويل والتبادل التجاري بين العراق وايران مفتوحة بالرغم من قرارات الحصار والعقوبات على العراق. كما بادر العراق باطلاق عدد من التصريحات ومنها الاعتراف باتفاقية الجزائر والقيام بزيارات رسمية لطهران لذات الهدف. ولكن المشكلة تكمن في عدم قناعة كل من الطرفين بجدية واخلاص الطرف الاخر. يذكر ولايتي، وزير الخارجية الايراني في حديث بتاريخ 19/3/1993، نشرته طهران تايمز :

بالرغم من وجود بوادر تحسن في العلاقة مع النظام العراقي، ولكننا لايمكن ان نقول باننا على ابواب فتح فصل جديد في العلاقة بين البلدين. واضاف بان مشكلة قيام علاقة طيبة بين البلدين تكمن في سياسة العراق، فاذا كانوا فعلا راغبين في علاقة ايجابية فعليهم ان يتصرفوا كجيران طيبين. ليس للعراق سياسة واضحة في المنطقة وربما هذا يعود للاوضاع الداخلية للبلد، فالعراق يقول من جهة انه يرغب في علاقة جيدة مع طهران ولكنه بذات الوقت

يطالب واشنطن بمحاصرة النفوذ الايراني في هذه البقعة من العالم. ان العراق اذا كان فعلا راغب في علاقة جيدة مع طهران فعليه ان يؤكد ذلك بالاعمال.

وفي المقابل كتبت صحيفة الثورة الناطقة باسم حزب البعث العراقي في افتتاحية لها بتاريخ 1 نيسان، 1993 ردا على تصريحات ولايتي، تطالب ايران اثبات جديتها واخلاصها في اقامة علاقات ودية مع العراق وتحمل ايران مسؤولية تدهور العلاقة بين البلدين، وتتسائل الصحيفة كيف يمكن ان يكون العراق مسؤولا عن تدهور العلاقة وهوالذي سبق وان اتخذ عددا من المبادرات في هذا الشأن دون استجابة من الطرف الاخر. وتشير الصحيفة الى ان ايران طعنت العراق ابان الحرب الامريكية الاطلسية الصهيونية على العراق، وتضيف الصحيفة ان واحدة من المشكلات المعلقة بين البلدين هو وضع الاسرى العراقيين في ايران. ففي الوقت الذي اعاد العراق كافة الاسرى الايرانيين هناك عشرات الالاف من الاسرى العراقيين في ايران.

وذهبت الصحيفة للقول بان العراق لم يكن وليست له اي اطماع في الاراضي الايرانية وطالما احترم سيادة ووحدة الاراضي الايرانية، في الوقت ذاته يتصرف المسؤولون الايرانيون وكأن لهم الحق في الوصاية على العراقيين والتدخل في شؤونهم. وتشير الصحيفة الى التدخل الايراني في احداث اذار 1991 في جنوب العراق.

على الرغم من وجود شعور باهمية التعاون بين الطرفين، الا ان من الواضح هناك مشكلة ثقة بين النظامين، والسؤال كيف يمكن تجاوز هذه الازمة ؟

- اذا كان النظام الايراني اكثر استقراراً من النظام العراقي المعرض للهجوم الامريكي عبر قرارات مجلس الامن فانه ليس من مصلحة ايران الاسلامية مجيء نظام حكم امريكي الولاء في العراق بديلا لصدام. ولكن مع ذلك وجدت اطراف ايرانية ان كسب ود امريكا يستحق الثمن المطلوب اي قبول مثل هذا البديل في العراق، ومن هذا المنطلق فتحت ايران المجال للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق بقيادة محمد باقر الحكيم للانضمام للمؤتمر الوطني العراقي المعارض لصدام والحليف للامريكان. ان تعدد المرجعيات السياسية في ايران هو احد العقبات امام فتح الطريق نحو التحالف الاستراتيجي بين العراق وايران على اساس ديمقراطي.

وبذات الوقت انتهازية بعض العناصر البعثية، وربما طائفيتها تحول دون جدية الانفتاح نحو ايران، فممارسات البعث السابقة تؤكد على ذبذبة تعامله مع القوى السياسية المحلية و الخارجية. و على بعث العراق ان يدرك ان تعليق الآمال على تغيير موقف الامريكان من خلال التلويح بخدمات البعث العراقي في مواجهة الاصولية الاسلامية هو موقف قصير النظر اضافة الى كونه غير مجد، كما سيكون بمثابة خيبة امل للشارع العربي والاسلامي الذي تعاطف مع العراق ابان حرب الخليج الثانية. ان للانفتاح على ايران بالصيغة التي تم توصيفها يتطلب تغييرا في نهج البعث في الداخل باتجاه الانفتاح وتوسيع قاعدة النظام الشعبية من خلال الاقرار بالتعددية وحق الآخرين في المشاركة في

الحكم. فالمطلوب تفكير عراقي قادر على الخروج من عنق الزجاجة وتجاوز الاساليب التقليدية في تعامله مع الشعب. ان المصالحة الوطنية على اساس ديمقراطي هي الخطوة الاولى من اجل مصالحة اقليمية عراقية - ايرانية.

ولكن اذا كانت ايران تعاني من تعدد المرجعيات السياسية، فان قيادة العراق تعاني من انفراد حيث بقيت ذات الاسماء التقليدية مسؤولة عن اتخاذ القرار، فاضافة الى قلة عددها قد يصعب عليها تغيير اسلوب تفكيرها لقصور ذاتي او لعزة بالأثم. المطلوب دماء جديدة برؤية جديدة.

- ان طبيعة النظامين العراقي والايراني هي العقبة الاولى امام تحقيق هذا التحالف التاريخي، وبالطبع هناك اطراف محلية ودولية ستقف ضد مثل هذا التحالف فالغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة سيحاول منع هذا التحالف مستخدما كل اساليب الاحتواء والحصار، وستجند اسرائيل قواها لذات الغرض.

- كما ان عدداً من الدول العربية ستتخوف من هذا المشروع التاريخي، خاصة دول الخليج وبالذات الكويت وستبذل المال من اجل منعه ولكن تجربة التعاون السوري الايراني تمكنت من تجاوز الكثير من المخاوف الاقليمية والعربية، وعادت بالنفع على البلدين.

ان ضخامة الطاقات التي يمكن ان يفجرها التحالف الاسلامي العروبي، من خلال تحالف العراق وايران هي اكبر واهم من اي اعتبار ثانوي، طائفي او عرقي او شخصي.

(الملف العراقي، العدد 17 - ايار 1993)